معطيات الصراع الليبي بعد ٢٠١١

أ.م. د فايق حسن جاسم
غفران قاسم عبد علي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم ادارة الصراعات وبناء السلم الدولي
faieq.hassen@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Ghofran.Abd2201m@co policy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v13i52.551

ملخص :

البحث يمثل دراسة في معطيات الصراع التي شهدتها ليبيا منذ اندلاع الاحتجاجات في ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، الداخلية ، والأطراف الدولية التي تدخلت في هذا الصراع والتي تدفعها مصالح متعارضة على رأسها المصالح الاقتصادية، ومخرجات هذا الصراع وما أدت اليه التدخلات الدولية من تعقيد اللازمة الليبية وصعوبة حلها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، متغيرات الصراع ، التدخلات الخارجية.

The Dynamics of the Libyan Conflict After 2011

Ghofran Qasim Abdul Ali

Dr. Assist. Prof. Faiq Hassan Jasim

University of Baghdad / College of Political Science / Department of Conflict Management and International Peacebuilding

faieq.hassen@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Ghofran.Abd2201m@co policy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

This research presents a study of the dynamics of the conflict in Libya since the eruption of protests on February 17, 2011, focusing on internal factors and the international actors involved, driven by conflicting interests, primarily economic ones. It also examines the outcomes of this conflict and the complexities introduced by international interventions, which have made the Libyan crisis more difficult to resolve.

KEYWORDS: Libya, Conflict Dynamics, External Interventions.

مقدمة:

ليبيا من الدول العربية التي شهدت موجات التغيير الشعبية الهادفة الى تغيير شكل نظام الحكم واستبداله بآخر، غير أن هذه الموجات الشعبية التي حملت طابعاً سلمياً في بداية انطلاقها واتجهت إلى العنف المسلح ؛ مما أدى إلى ولادة مرحلة جديدة من التاريخ السياسي لدولة ليبيا افضت الى نهاية النظام السياسي لمعمر القذافي والذي قبض على السلطة منذ عام ١٩٦٩ عبر انقلاب عسكري سمي ب (ثورة الفاتح)، فإن عملية البحث في ظاهرة الصراع تتطلب دراسة المعطيات التي قادت الى تنامي الصراع في هذه المنطقة الجغرافية وهذا يتطلب منا تحديد المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي قادت إلى الصراع في المنطقة، يضاف إلى ذلك المتغيرات والقوى الدولية الدافعة باتجاه تنامي الصراع وادامته. لذا فان البحث ينطلق من اشكالية مفادها ؛ ماهي معطيات الصراع الداخلية في ليبيا، وما هو دور القوى الدولية في الصراع الليبي؟

وللاجابة عن هذه الاشكالية سوف نقسم البحث الى متغيرات الصراع الداخلي في ليبيا ، والمتغيرات الدولية المؤثرة في الصراع ، وما هي النتائج التي افرزها الصراع .

المبحث الأول: متغيرات الصراع الداخلية في ليبيا

شهدت الدول العربية حراك شعبي خلال عام ٢٠١١ وما بعده حيث مثلت انعطافاً تاريخياً في حياة شعوب المنطقة العربية ومن ضمنها ليبيا والذي افضى إلى تغيير سياسي عام في اغلب الأنظمة السياسية والتي اضطرت تحت الضغط الشعبي لتغيير آليات اختيار الحاكم، واعتماد نهج (ديمقراطي) و تنامي ظاهرة العنف التي استغلت من قبل التنظيمات الإرهابية لتدخل المجتمعات في صراعات سياسية وحالة غياب للاستقرار، يحكم الصراع جملة متغيرات بعضها يرتبط بالمعطيات والاحداث التي تشهدها الدولة والبعض الاخر يرتبط بما يتولد من تغيير في توازنات القوى الإقليمية والدولية وهذا يتطلب دراسة المتغيرات التي حفزت على الصراع في ليبيا والبحث في هذه المتغيرات .

اولاً: المتغيرات السياسية

إن قوة النظام الليبي برئاسة معمر القذافي والسياسة الصارمة التي كان النظام يتبعها، حيث صاغ بنفسه أسسه الفكرية واوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراريته ومنها تشكيل اللجان الثورية والشعبية إلى جانب اعتماده

على السياسة القبلية والتي تمثل العنصر الأساس في نظام حكمه[١]. كما إن النظام كان يمارس السلطة المستبدة على الشعب الليبي إضافة لذلك تعد ليبيا من اكثر البلدان المقيدة سياسياً حول العالم، وذلك بسبب الاعداد الكبيرة الذين تم اعتقالهم في هذه الفترة من الحكم الديكتاتوري [٢]، حيث وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي [٣].

نتيجة لتلك الاسباب وتراكماتها قامت احتجاجات عارمة في المدن الليبية في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١١ حيث تم اعتقال الناشط الحقوقي (فتحي تربل) من قبل قوات الامن الليبية قبيل انطلاق الاحتجاجات واستمرت ضد النظام حتى بعد إطلاق سراحه، حيث بدأت في مدينة بنغازي شرق ليبيا وتوسعت في أغلب المناطق[٤]، اعلن المحتجون في ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١١ تشكيل (المجلس الوطني الانتقالي) بناء على توافق مجالس البلدية في مختلف المناطق المحررة من حكم

(١) منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والخمسون،٢٠١٢)، ص ص٣١-٣٢.

(٢) ميادة علي حيدر، وحيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام ٢٠١١، (مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٥_٩)، ٢٠١٩)، ص ٩١٣.

(٣) آمنة محمد علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، (مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد١٧، ٢٠١٣)، ص ٢٤٢.

(٤) برهان علي محمد سعيد، دور مجلس الامن في إدارة الازمات (الازمة الليبية انموذجاً)، (مجلة العلوم السياسية، العدد٦٥، ٢٠٢٣)، ص ص ٣٥_٣٦.

القذافي وكانت الغاية من تشكيل المجلس الوطني اضفاء الشرعية لتلك الاحتجاجات واسقاط الشرعية عن نظام معمر القذافي، وتشكيل المجلس اعطى طابعاً مؤسسياً على عملية التغيير في ليبيا في المرحلة الانتقالية إذ تشكلت حكومة انتقالية قبل سقوط النظام[٥].

تميز اداء المجلس الوطني الانتقالي بالضعيف ومرة بمرحلة صعبة حيث أفتقر إلى المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية كانت ضعيفة لعقود من الزمن وقد ورث المجلس دولة تفتقر إلى مؤسسات وطنية فاعلة، ومؤسسات عسكرية وظفت قواها لدعم النظام وحمايته، وتمثل الضعف في عدم امتلاكه آليات استراتيجية واضحة وآليات لتفعيلها تقوم على أسس سلمية قادرة على مواجهة التحديات القائمة، ومن ضمن تلك التحديات هي الميليشيات المسلحة التي قدر عددها اكثر من (٣٥٠) مجموعة مسلحة، والتي ساهمت في تشكيل كتائب وجماعات مسلحة في كل منطقة وخضعت الجماعات المسلحة لسلطة المجالس العسكرية الجديدة وقدمت نفسها على أنها مجموعة ثورية، وأخذت الجماعات المسلحة تتدخل في شؤون الدولة المدنية وتتحكم في إدارتها دون الرجوع إلى المجلس الوطني الانتقالي، وقام بعضها بعملية النهب وأنشطة إجرامية، مما تسبب في وقوع الصراع بين السلطة الحكومية والجماعات المسلحة على السلطة، كما إن تلك الجماعات رفضت تسليم السلاح وكذلك القبائل لأنها تعده مصدر قوة لها في صراعها مع القبائل الاخرى[٦].

وشهدت ليبيا في يونيو/حزيران ٢٠١٢ اجراء اول عملية انتخابات لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام وعدة هذه الانتخابات ناجحة على الرغم من الظروف التي تمر بها ليبيا، وتم تشكيل المؤتمر الوطني العام (البرلمان) وحل المجلس الوطني الانتقالي، وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة (علي زيدان) ولكن فشلت هذه الحكومة بسبب تقسيم الوزارات بين الفصائل الليبية على الرغم من انها مثلت التوازن السياسي والجغرافي حينها[٧]. وبعد عام ٢٠١٢ كان قانون العزل السياسي نقطة فاصلة في المرحلة

(٥) زينب عبدالعال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، (مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد ٢٥ الجزء الثاني، ٢٠٢٣)، ص ٦٢

(٦) محمد السنوسي الداوودي، فجوة الامن وتداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، (مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٧، تموز، ٢٠١٤)، ص١٣١.

(٧) برهان علي محمد سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

الانتقالية وعلى أثره تكاتفت كل القوى المتضررة من القانون من أجل منع اصداره مما أدى إلى شق القوى السياسية المعارضة للقذافي المتكاتفة خلال الاحتجاجات الليبية٢٠١١، واستغل اللواء المتقاعد خليفة حفتر هذا الانشقاق واطلق في ١٦ مايو/ايار ٢٠١٤ ما يسمى (عملية الكرامة) في شرق ليبيا، وبدعم عسكري ومالي من دول مصر والامارات التي استهدفت في بدايتها تطهير ليبيا من الجماعات الإرهابية المسلحة ثم اتسعت لتمثل أهداف سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية وطالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة طوارئ و إجراء انتخابات عامة وهي كانت ترمي الى الحد من هيمنة الجماعات الإرهابية والأحزاب السلفية والقوى الجهادية[٨].

ومثلما سعت عملية الكرامة على السيطرة على بنغازي استهدفت عملية (فجر ليبيا) منع خصومها من محاولات الهيمنة على العاصمة طرابلس وإلى حل مشكلة الشرعية، الا انها فشلت بل زادتها تعقيد[٩]، كل هذا أسفر في النهاية عن اندلاع شرارة حرب أهلية ثانية[١٠]، وعلى أثرها حدث انقسام سياسي بين الأطراف

وأدى هذا الانقسام السياسي الكبير[١١]،إلى التقسيم بين قسمين شرقي وغربي لكل قسم حكومته وبرلمانه الخاص به، أحدهما في طرابلس بقيادة حكومة الوفاق الوطني في الغرب، والثاني البرلمان الجديد والذي اتخذ من طبرق مقراً له في شرق ليبيا، وايضاً فوضى السلاح وعجز القوى السياسية والعسكرية الليبية عن التوحد والمصالحة الوطنية[١٢].

ثانياً-المتغيرات العسكرية

قبل بداية الاحتجاجات في ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، كان الجيش يوصف بأنه متواضع في التسليح والأداء، ويدعمه العديد من الوحدات شبه العسكرية من الحرس الشعبي إلى الوحدات الأمنية النظامية المعروفة باسم الألوية الأمنية المرتبطة مباشرة بالنظام والمنتشرة في معظم المناطق من البلاد[١٣]. وقام معمر القذافي بتحويل المؤسسة

قام معمر القذافي بتحويل المؤسسة العسكرية إلى كيان أشبه بالميليشيا الشعبية خوفاً من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع الليبي

(٨) احمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية، في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات، (سياسات عربية، العدد٣٦، يناير ٢٠١٩)، ص٦٣.

(9) Hameed, Muntasser Majeed, "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas 37, no 65, 2020, p.357.

(١٠) سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد١، ٢٠١٧)، ص١٥٨.

(11)Hameed, Muntasser Majeed, "State-building 4 and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Politeia ,on104, 2022, p.125.

(١٢) محمد عبد الكريم احمد، ليبيا ما بعد القذافي: ازمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠١٩)، ص١٦.

(١٣) احمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلي، ٢٠١١_٢٠١٦، (مجلة مدارات سياسية، العدد٣، ٢٠١٧)، ص٩٩.

العسكرية إلى كيان أشبه بالميليشيا الشعبية خوفاً من أن تكون أداة للتغيير السياسي في المجتمع الليبي، وأعاد تشكيلها على أساس الولاء المرتبط به في إطار ما عرف بالشبكة الأمنية[١٤].

ومع سقوط نظام معمر القذافي وتفكك الجيش وتوزيع ولاءاته بين الفصائل التي ظهرت على الساحة السياسية في ليبيا، لم يعد أمام القبائل وسيلة لحماية نفسها وتنظيم حياتها سوى إنشاء العديد من التشكيلات المسلحة، ومنذ اندلاع الاحتجاجات عام ٢٠١١ تشهد ليبيا انتشاراً كبيراً واستخداماً للأسلحة في مختلف مناطق البلاد، إذ تحولت الاحتجاجات إلى نزاع مسلح وحصل المحتجين على السلاح نتيجة مواجهاتهم مع كتائب القذافي والاستيلاء على المخازن الخاصة بالأسلحة وفتحها، ومن أكبر العمليات التي تمت (فجر مازدة) التي تم من خلالها الحصول على الأسلحة من مخازن منطقة

القاريات في المنطقة الجنوبية غرب ليبيا[١٥]، وايضاً كان لتنوع اللاعبين في الساحة الداخلية الليبية و الدعم الخفي الذي كان يقدم للمحتجين من الخارج الدور الكبير في الانتشار الواسع و الكثيف للسلاح، و هو ما نجم عنه إنشاء مجالس عسكرية في مختلف المدن و توزيعها للسلاح على الأفراد مما ساعد على إحياء الصراعات القديمة بين مختلف القبائل[١٦].

ثالثا: المتغيرات الاقتصادية

تسبب اعتماد ليبيا على سياسة الاقتصاد الريعي وغياب الاقتصاد الإنتاجي في مشاكل اقتصادية كبيرة برزت بشكل واضح بعد الاحتجاجات، فتأثر الاقتصاد الليبي بتراجع الإنتاج الذي سببته حالة غياب الامن، واستيلاء الميليشيات على المنشآت النفطية، مما شكل رادعاً للشركات الأجنبية، وهو ما جعلها تقلل من استثماراتها في المنطقة، معربة عن تخوفها من شراء النفط الليبي مستقبلاً وهو ما أثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيق التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الإصلاح الذي يدعم النمو في الدولة[١٧].

(١٤) خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، (مجلة السياسية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد ٤٩، العدد ١٩٥، ٢٠١٤)، ص ص ٢٠_٢١.

(١٥) زواشي صورية، انتشار السلاح الليبي تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، الدستور، ٢٠١٥، على الرابط: https:// www.addustour.com/articles/١١٢٥٠٤ تاريخ الاطلاع: ١١/٤/٢٠٢٤.

(١٦) فرحاني عمر وسليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، (مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٥، ٢٠١٦)، ص ٥٢.

(17) Karim Mezran, Arturo Varoelli, Foreign Actors In Libya's Crisis, Atlantic Council, 2017, p.54

وأصبح النفط عامل انقسام بين الليبيين ويخضع للصراعات العسكرية والنزاعات المسلحة، حيث تتنافس القوى الداخلية في الشرق والغرب ومن خلفها القوى الخارجية المساندة لها، من أجل السيطرة على الحصة الأكبر للحقول النفطية الرئيسية في ليبيا والفوز بإدارة هذا القطاع الحيوي، وهو دليل واضح على الدور الذي لعبه النفط في إثارة الانقسامات والتوترات، إذ أن التنافس الشديد على السلطة جعل من النفط ورقة أساسية للتفاوض وسبباً للصراع، وتتركز معظم حقول النفط في منطقة الهلال النفطي بين منطقة أجدابيا وحوض سرت الذي يحتوي على ٨٠٪ من الاحتياطي النفطي، بالإضافة إلى حقلي الفيل والشرارة في الجنوب الغربي، كما يوجد في مدينة الزاوية أكبر مصفاة للنفط، ويوجد بالقرب منها ميناء مليتة لتصدير الغاز، ويعد ميناء الحريفة في طبرق وميناء البريقة والسدرة من أهم مناطق تصدير النفط في ليبيا، كما تحتوي منطقة رأس لأنوف على أكبر المصانع لصناعة النفط وميناء للتصدير، وهذا ما دفع الدول الغربية إلى التدخل وحماية مصالحها الاقتصادية في ليبيا، وتحديداً في منطقة الهلال النفطي شرقي البلاد[١٨].

وأصبح النفط عامل انقسام بين الليبيين ويخضع للصراعات العسكرية والنزاعات المسلحة

مع وجود الازمة الليبية والأطراف المتصارعة التي تحاول امتلاك الثروات الليبية سبب هذا انخفاض وارتفاع في انتاج النفط والذي سبب تقلب في مستويات المعيشة والدخل وحتى التضخم الاقتصادي فيها.

(١٨) نور الهدى بن بثقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ٢٠١٧)، ص١٩٧.

المبحث الثاني: متغيرات الصراع الدولية في ليبيا

ان طبيعة التدخلات الدولية في القضية الليبية اتخذت اتجاهات مختلفة تتناسب مع طبيعة مصالح تلك القوى التي كان لها حضور في الواقع الليبي بعد عام ٢٠١١،

وتسعى بعض الدول الخارجية للتدخل في ليبيا للحفاظ على مصالحها ، وما ساعد على هذه التدخلات هشاشة الوضع الليبي الداخلي والانقسامات بين الأطراف المتصارعة في الداخل الليبي، إذ استغلت بعض تلك القوى هذه الانقسامات للتدخل المباشر بدعم طرف على حساب آخر مما زاد الوضع الليبي تأزماً، وابرز هذه القوى هي

اولاً-الولايات المتحدة الامريكية

تعد ليبيا من البلدان التي اكتسبت أهمية كبيرة في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وفي عدة مستويات سياسية واقتصادية وأمنية، ونظراً لهذه الأهمية التي تتمتع بها ليبيا فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ زمن بعيد اي منذ العهد الملكي الى عقد اتفاقات وتحالفات مع ليبيا حفاظاً على مصالحها في المنطقة[١٩].

لقد تميز الموقف الأمريكي تجاه ما يجري من أحداث في ليبيا في بداية الأمر بالتريث وعدم الاندفاع، ويرجع هذا لمعاناتها من تبعات تدخلها في كل من العراق وأفغانستان والصومال[٢٠]، والأهم أن الاحتجاجات في ليبيا لا تهدد أمن واستقرار الولايات المتحدة الأمريكية، أي إن الوضع مختلف فيما يخص تأثير احتجاجات ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١ على دول الاتحاد الأوروبي، فمع بداية الاحتجاجات وقع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما قراراً يقضي بتجميد أصول معمر القذافي، حيث قررت أن تتدخل في الاحتجاجات الليبية من خلال مجلس الأمن[٢١].

تميز الموقف الأمريكي تجاه ما يجري من أحداث في ليبيا في بداية الأمر بالتريث وعدم الاندفاع، ويرجع هذا لمعاناتها من تبعات تدخلها في كل من العراق وأفغانستان والصومال

واعترفت الولايات المتحدة الامريكية بحكومة الوفاق الوطني ودعمت موقف تركيا المضاد للنفوذ الروسي في ليبيا، ولكن في المقابل يصنف خليفة حفتر على انه صنيعة أمريكية بالأساس وتقوم بتقديم الدعم له وفي الأساس فإن حفتر مدعوم من قبل حلفاء الولايات المتحدة

(١٩) منى حسين عبيد، العلاقات الليبية _الامريكية ١٩٦٩_٢٠١١، (مجلة الأستاذ، المجلد ٢، العدد٢١٧، ٢٠١٦)، ص٤٣٤.

(٢٠) احمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية ٢٠١١_٢٠١٦، مصدر سبق ذكره، ص٨٩

(٢١) يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١ يناير ٢٠١١)، ص١٣.

الامريكية الاستراتيجيين مصر والامارات والسعودية منذ إطلاق عمليته للقضاء على الإرهاب والجماعات المتطرفة والتي سميت (عملية الكرامة) في ٢٠١٤[٢٢].

وعند وصول الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن عام ٢٠٢٠ حاول دبلوماسياً اخراج ليبيا من دوامة العنف والصراع السياسي ودعمت الولايات المتحدة الامريكية عمل الحكومة الليبية المؤقتة للوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة لضمان اجراء انتخابات ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، كما تعارض الولايات المتحدة الامريكية جميع التصعيد العسكري والتدخلات العسكرية الأجنبية بما فيها المقاتلين الأجانب والقوات بالوكالة التي تعمق الصراع في ليبيا وتطيل امده[٢٣].

(٢٢) احمد همام محمد همام، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، (مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٣)، ص ١٩٧.

ثانياً-دول الاتحاد الاوروبي:

اتسم موقف الاتحاد الأوروبي حيال الازمة في ليبيا بالخلاف بين دول الاتحاد، وذلك بحسب مصالح دوله وقوة تأثيرها واختلاف مصالحها تجاه ليبيا، وتشترك الدول

الأوروبية في مخاوفها من التقارب الروسي التركي وتهميش المصالح الأوروبية، لكنها تعاني من تنافس المصالح فيما بينها لذا فان الدراسة ستبحث اهم المواقف هذه الدول وهي:

١_فرنسا: تصدرت فرنسا المشهد الأوروبي وتزعمت المواقف الدولية في احداث ليبيا، حيث ادانت سياسات معمر القذافي حيال الاحتجاجات، والمفارقة السياسية إن فرنسا تخلت عن العقيد الصديق لها، لقد بدأت القوات الفرنسية بالتدخل العسكري في ليبيا حيث أعلن الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي قيام بلاده بأول عملية قصف علي ليبيا، واستهدفت آلية تابعة للرئيس الليبي معمر القذافي، كما إن فرنسا تعد أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي واعتبرته سلطة شرعية ممثلة للشعب الليبي، وأكدت على أن هذا الاعتراف سياسي وليس قانوني[٢٤].

تعد فرنسا الداعم الرئيسي للواء خليفة حفتر ودعمها له يبدا من عام

(23)MUSTAFA FETOURI, United States ramps up Libyan engagement, June 1, 2021 Al-Monitor, published on https://www.al-monitor.com/originals/202106//united-states-ramps-libyan-engagement

(٢٤) حنان حاصي، التدخل الدولي في ليبيا، (مجلة الفقه والقانون، العدد ١٢، أكتوبر ٢٠١٣)، ص ص ٢٢٤-٢٢٦.

٢٠١٤[٢٥]، وازداد الاهتمام الفرنسي بالملف الليبي مع الرئيس ايمانويل ماكرون، حيث جرى عقد لقاء برعايته بين رئيس حكومة الوفاق فايز السراج وقائد الجيش الوطني خليفة حفتر في باريس في ٢٥ يوليو/تموز ٢٠١٧ والذي هدف الى دفع العملية السياسية في ليبيا الى الامام، ولكن هذا اللقاء لم يحدث أي اختراق في مسار الازمة الليبية، مما أدى الى اعلان إيطاليا دعمها لحكومة الوفاق والتعامل معها، حيث اصبح هذا الاختلاف الى تنافس بين الجانب الفرنسي والجانب الإيطالي لاستمرار فرنسا في البحث عن نفوذ لها في ليبيا وفرض نفسها كلاعب أساسي في المنطقة[٢٦].

(25) Furgan Adil JABBA & Hussein Mezher KHALAF, Colombia: Assessing the Roles of the European Union in Conflict Resolution and Peacebuilding, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024, p.15.

(٢٦) احمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي_ الإيطالي على النفوذ في ليبيا، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩، ص٦.

وهذا التنافس يعود لعدة أسباب منها تحاول فرنسا الحفاظ على مصالحها النفطية والاستراتيجية عن طريق دعم حفتر، بينما قامت إيطاليا بدعم حكومة الوفاق للحفاظ على نفوذها التاريخي ومواردها الاقتصادية في البلاد، والتنافس بين الدولتين لا يتعلق بالنفط والغاز وحسب بل يمتد الى القضايا الأمنية ومراقبة الهجرة غير الشرعية في البحر المتوسط، والذي بدوره يؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية لكلا البلدين داخل الاتحاد الأوروبي[٢٧]، وهذا التنافس أسهم في تعقيد العملية السياسية وزيادة الانقسام الداخلي بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، ما جعل من الصعب تحقيق الاستقرار الدائم في ليبيا[٢٨].

(٢٧) حامد عبدالله الحضيري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢١)، على الرابط: https://caus.org.lb/ تاريخ الاطلاع: ٢٣/٣/٢٠٢٤.

٢_ايطاليا: بدأت ازمة الموقف الإيطالي مع بداية الاحتجاجات ضد الرئيس معمر القذافي المقرب من الرئيس السابق للحكومة الإيطالية سلفيو برلكسون، فبعد اندلاع الاحتجاجات في ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١ ضد نظام القذافي ورغبة الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري للإطاحة بالقذافي وتسليح المحتجين فأن المصالح الإيطالية في ليبيا دخلت دائرة الخطر وارغمتها على التدخل في القتال لإسقاط القذافي رغم إن موقفها كان متحفظاً بداية الازمة، فقامت بتأمين علاقاتها مع

(٢٨) خالد احمد محمد وعبد السلام احمد حسين، التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، (مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد ٥، العدد ٢٣، ٢٠١٩)، ص٢٥.

المعارضة الليبية وانضمت الى حلف الأطلسي للتدخل العسكري[٢٩]، جمدت إيطاليا معاهدة الصداقة

التعاون مع ليبيا والتي تضمنت احدى بنودها حظر استخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا معتبرة إن النظام الليبي السابق لم يعد شريكاً لها، وايدت الحظر الجوي على ليبيا للمحافظة على مكانتها ومصالحها الاقتصادية، وبعد الاتفاق السياسي الليبي (الصخيرات) عام ٢٠١٥ دعمت إيطاليا مخرجات هذا الاتفاق، حيث وقفت مع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني[٣٠].

كما قامت إيطاليا بالحفاظ على نفوذها في ليبيا لأسباب تاريخية وامنية لتقاربهم الجغرافي ووجود عوامل اقتصادية كما فعلت شركة ايني للطاقة فرغم العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا قبل عام ٢٠١١ حافظت على وجودها، فتسعى إيطاليا للمحافظة على وجودها ومصالحها في ليبيا وتقليص نفوذ فرنسا التي تحاول الظهور كقوة أوروبية، لذا كان هناك وجود تنافس حقيقي بين إيطاليا وفرنسا داخل ليبيا[٣١].

٣_ بريطانيا: مع بداية الاحتجاجات الليبية عام ٢٠١١ اتخذت بريطانيا موقفاً نشطاً وداعماً ضد نظام معمر القذافي، حيث شاركت في الجهود الدبلوماسية لتجميد أصول القذافي واسرته وفرض حظر الأسلحة والسفر ضد النظام بموجب قرار مجلس الامن رقم (١٩٧٠)، كذلك كانت بريطانيا من الداعمين لقرار مجلس الامن رقم(١٩٧٣) الذي سمح باتخاذ جميع التدابير للتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، وايضاً اعترفت بريطانيا بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للبلاد مما عزز من شرعية المعارضة وساهم في دعمها دوليا[٣٢]، كذلك تعاونت بريطانيا مع فرنسا والولايات المتحدة الامريكية لدعم المعارضين للنظام الليبي، حيث بدأت الدول الثلاث في ١٩ مارس/اذار ٢٠١١ العمليات العسكرية في ليبيا لتدخل لإسقاط نظام القذافي، هذا التعاون الفرنسي البريطاني

(٢٩) كريم مصلوح، الإدارة الامريكية الأوروبية للازمة الليبية اثناء الثورة، (مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٥٨، ٢٠١٢)، ص٦١.

(٣٠) محمود أبو العينين ومحمود زكريا وسالم علي البرقي، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام ٢٠١١، (مجلة الدراسات الافريقية، المجلد ٤٥، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٣)، ص٦٣٣.

(٣١) عبد الباسط غبارة، المواقف الإيطالية في ليبيا تغيرات وتقلبات دائمة، بوابة افريقيا الإخبارية، ٢٠٢٠، على الرابط https://www.afrigatenews.net/article تاريخ الاطلاع: ٣٠/٣/٢٠٢٤.

(٣٢) أحمد الزروق الرشيد، البعد الدولي لثورة ١٧ فبراير الليبية، في التقرير الاستراتيجي الليبي ٢٠١٢، (هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية،٢٠١٣)، ص٧٧.

كان حاسماً في دفع المجتمع الدولي للتدخل في ليبيا[٣٣].

٤_ المانيا: بدأ موقف المانيا من الاحتجاجات الليبية واضحاً ،إذ صنفت سياسة معمر القذافي إزاء المحتجين بأنها سياسة تعسفية يجب ايقافها، لكن دون اللجوء الى حل عسكري مثلما فعلت فرنسا، وانفردت المانيا برأيها في امتناعها عن التصويت لصالح قرار مجلس الامن (١٩٧٣) الذي يفضي للتدخل العسكري في ليبيا، فقد رفضت الانضمام الى فرنسا في دعم الحل العسكري في ليبيا، وربما يعود هذا الموقف الى عدم وجود جذور استعمارية لألمانيا بالمنطقة فسياستها محدودة في شمال افريقيا وليبيا تحديداً[٣٤]، لم تشارك المانيا في التدخل العسكري الدولي الذي قادته قوات حلف الناتو، وبدلاً من ذلك ركزت على فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على النظام الليبي، ورغم الانتقادات التي وجهت الى للحكومة الألمانية الا انها حافظت على سياسة عدم التدخل العسكري، معتبرة إن أي تدخل عسكري يمكن أن يؤدي الى تداعيات غير محسوبة[٣٥].

صنفت سياسة معمر القذافي إزاء المحتجين بأنها سياسة تعسفية يجب ايقافها، لكن دون اللجوء الى حل عسكري مثلما فعلت فرنسا

اختلفت الدول الأوروبية حول إدارة الازمة الليبية بحسب اهتمامهم بالبحر المتوسط، فكان موقف فرنسا وبريطانيا مندفع وشهد تنافس حاد بينهم، بينما اتسم موقف إيطاليا وألمانيا بالتردد والغموض والحياد نوعاً ما.

(33) Pierce Lohman, France and United Kingdom in Libya, September 2011, https://www.e-ir.info/201108/09//france-and-united-kingdom-in-libya/

(٣٤) براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية اتحاد بمواقف متضاربة.http://studies /aljazeera.net/ar

(35)Justyna Gotkowska, Germany's stance on the Libyan crisis as a function of German internal policy, 2011, on: https:// www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/201123 -03 -/germanys -stance-libyan-crisis-a-function-german-internal-policy reports /201120117223/ 3313140614 .html تاريخ الاطلاع: 22 /3/2024.

المبحث الثالث: نتائج الصراع في ليبيا

كان للتدخلات الدولية في القضية الليبية نتائج عديدة زادت من حدة الصراع في ليبيا، وتسعى بعض الدول الخارجية للتدخل في ليبيا للحفاظ على مصالحها في منطقة جغرافية مهمة من حيث الموقع ومصدراً أساسياً للطاقة في العالم، فلم يكن تدخلها من اجل حل الصراع في ليبيا بل العكس زادت هذه التدخلات الوضع سوءً في ليبيا.

كان صدور قرار مجلس الامن رقم (١٩٧٠) الذي ينص ع حظر الطيران والأسلحة وبعدها القرار رقم (١٩٧٣) والمعتمد في ٢٦ فبراير/ شباط ٢٠١١ المتمثل بالتدخل العسكري في ليبيا بقيادة حلف الناتو لحماية المدنيين واسقاط نظام معمر القذافي[٣٦]، سبب في تدهور الاوضاع الامنية في ليبيا وسقوط مئات القتلى والجرحى، منها بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية والاقليمية لأداء واجبها الانساني تجاه الشعب الليبي ووقف العنف الذي اتبعه نظام معمر القذافي تجاه المحتجين أو ما سمي بالإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد المدنيين في ليبيا[٣٧]، فمنذ اندلاع الصراع وقعت ليبيا في اسواء موجات العنف، إذ تعد بنغازي مركز الصراع الأمني، فعجز الحكومة المركزية عن فرض النظام جعلها تكتفي بالدعوة الى وقف إطلاق النار وإعلان هدنة إنسانية بين جميع الأطراف [٣٨].

كما تحولت ليبيا إلى بؤرة للإرهاب تهدد منطقة شمال أفريقيا برمتها والدول المجاورة لها، لأن الفوضى التي عمت ليبيا بعد تدخل حلف شمال الأطلسي أدت إلى ضعف وهشاشة الوضع في ليبيا، وكانت مسألة انتشار السلاح وغياب المؤسسة العسكرية والأمنية من العوامل التي ساعدت على نمو وزيادة قوة التنظيمات الإرهابية الرافضة للدولة[٣٩]، وبحلول عام ٢٠١٥ كانت الجماعات الإرهابية قد تكاثرت وسيطرت على مساحة واسعة من الأراضي الممتدة من درنة شرقاً إلى سرت وصبراتة غرباً إلى المناطق الوسطى والجنوبية من ليبيا، واستولت على منشآت استراتيجية ومؤسسات الدولة[٤٠].

وأدى الصراع بين المعسكرين إلى انقسام حكومي بين حكومة معترف بها دولياً بقيادة عبد الله الثني ويدعمها معسكر عملية الكرامة، وحكومة

(٣٦) احمد مصطفى فتحي، دور بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والاخفاقات، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢)، ص٤٠٢.

(٣٧) سلمان العودة، أسئلة الثورة، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات الانمائية، ٢٠١٢)، ص١٥٩.

(38) Hussein Mezher KHALAF, The Methodological and Epistemological Developments in Conflict and Peace Studies, Conflict Studies Quarerly, Issue 47 , April2024 , p 21.

(٣٩) وليد يونسي، أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد٢٠١١ ، (المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد٤، ٢٠١٤)، ص٤٣٤.

(٤٠) محمد جمعة، مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا، (مجلة الملف المصري، السنة الرابعة، العدد٣٨، ٢٠١٧)، ص١٠.

غير معترف بها دولياً برئاسة خليفة الغويل ويدعمها معسكر فجر ليبيا، التي كانت تدير العاصمة طرابلس والمناطق الغربية من ليبيا، حتى الاتفاق الذي أبرم بين الفرقاء السياسيين يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ برعاية الأمم المتحدة بالمغرب بمدينة الصخيرات سمي (اتفاق الصخيرات)، نجح في تسوية مؤقتة للصراع، لكنه لم يقدم حلاً جذرياً يخفف من حدته أو ادارته للصراع، وكان الاتفاق في مجمله يهدف إلى توحيد السلطة

ومؤسسات الدولة التي تفككت بعد خلاف برلماني وحكومتي الشرق والغرب على الشرعية[٤١]، لا يزال الوضع الأمني والسياسي في ليبيا معقد ولم يتم التوصل الى اتفاق يرضي الأطراف المتصارعة في الداخل الليبي، كما زاد التدخل الدولي من استمرار الصراع والانقسام السياسي بين الأطراف الليبية المتصارعة على السلطة حيث دعمت الدول الخارجية بعض الأطراف على حساب الأخرى.وهذا جعل التوازنات الدولية تنعكس في التوازنات السياسية الداخلية في ليبيا وتديم حالة الاستقرار القلق بين الفرقاء السياسين.

(٤١) خالد حنفي، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانفاذ، (مجلة السياسة الدولية، العدد٢٠٥، القاهرة، ٢٠١٦)، ص ١١٨.

الخاتمة:

منذ اندلاع الاحتجاجات في ليبيا في ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٤، ضلت ليبيا مسرحاً للتدخلات الخارجية بمختلف أنواعها، بداية بالتدخل الامني العسكري لفرض حظر جوي وحماية المدنيين بمشاركة حلف شمال الأطلسي والعديد من الدول، والذي انتهى بسقوط نظام معمر القذافي، على أثرها دخلت ليبيا مرحلة انتقالية لم تنجح في تحقيق أسس بناء الدولة والنظام السياسي الجديد وذلك بسبب الصراع بين الأطراف الليبية وانقسام ليبيا الى حكومتين وبرلمانين في الشرق والغرب الليبي، كذلك فأن التدخلات الدولية عززت من تفاقم الانقسامات السياسية داخل ليبيا، وذلك لعدة أسباب وعلى رأسها المصالح الاقتصادية المتقاطعة الدولية والاقليمية، ثم بناء نظام حكم حليف وموالي يضمن نفوذاً استراتيجياً في المنطقة، وايضاً يأتي التدخل الخارجي في كون الصراع الليبي قد يشكل خطر على الامن القومي و المصالح الوطنية للنطاق الاقليمي.

قائمة المصادر:

أولا: الكتب العربية

١. سلمان العودة، أسئلة الثورة، (بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات الانمائية، ٢٠١٢).

٢. محمد عبد الكريم احمد، ليبيا ما بعد القذافي: ازمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، (العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠١٩).

ثانيا: الرسائل

١. نور الهدى بن بثقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ،٢٠١٧).

ثالثا: البحوث والدوريات

١. احمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلي، ٢٠١١_٢٠١٦، (مجلة مدارات سياسية، العدد٣، ٢٠١٧).

٢. أحمد الزروق الرشيد، البعد الدولي لثورة ١٧ فبراير الليبية، في التقرير الاستراتيجي الليبي ٢٠١٢، (هيئة دعم وتشجيع الصحافة، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية،٢٠١٣).

٣. احمد قاسم حسين، التنافس الفرنسي_ الإيطالي على النفوذ في ليبيا، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

٤. احمد قاسم حسين، دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات، (سياسات عربية، العدد٣٦، يناير ٢٠١٩).

٥. احمد مصطفى فتحي، دور بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا النجاحات والاخفاقات، (مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس عشر، العدد الخامس عشر، يوليو ٢٠٢٢).

٦. احمد همام محمد همام، تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا، (مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٣).

٧. آمنة محمد علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، (مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد١٧، ٢٠١٣).

٨. برهان علي محمد سعيد، دور مجلس الامن في إدارة الازمات (الازمة الليبية انموذجاً)، (مجلة العلوم السياسية، العدد٦٥، ٢٠٢٣).

٩. حنان حاصي، التدخل الدولي في ليبيا، (مجلة الفقه والقانون، العدد ١٢، أكتوبر ٢٠١٣).

١٠. خالد احمد محمد وعبد السلام احمد حسين، التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، (مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، المجلد ٥، العدد ٢٣، ٢٠١٩).

١١. خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، (مجلة السياسية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، المجلد ٤٩، العدد ١٩٥، ٢٠١٤).

١٢. خالد حنفي، الازمة الليبية بين محفزات التسوية وعراقيل الانفاذ، (مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٥، القاهرة، ٢٠١٦).

١٣. زينب عبدالعال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، (مجلة كلية الاداب ،جامعة بور سعيد، العدد ٢٥ الجزء الثاني، ٢٠٢٣).

١٤. سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد١، ٢٠١٧).

١٥. فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، (وحدة جسور للدراسات، ابريل ٢٠٢٠).

١٦. فرحاني عمر وسليماني مباركة، التحديات الأمنية في ليبيا ما بعد القذافي، (مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٥، ٢٠١٦).

١٧. كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الاقليمية والدولية، (مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد(٢٠٥) يوليو ٢٠١٦).

١٨. كريم مصلوح، الإدارة الامريكية الأوروبية للازمة الليبية اثناء الثورة، (مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد ٥٨، ٢٠١٢).

١٩. محمد السنوسي الداوودي، فجوة الامن وتداعيات انفجار الاوضاع في ليبيا، (مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٩٧، تموز، ٢٠١٤).

٢٠. محمد جمعة، مستقبل التشكيلات المسلحة في ليبيا، (مجلة الملف المصري، السنة الرابعة، العدد ٣٨، ٢٠١٧).

٢١. محمود أبو العينين ومحمود زكريا وسالم علي البرقي، موقف إيطاليا من الصراع الداخلي الليبي بعد عام ٢٠١١، (مجلة الدراسات الافريقية، المجلد ٤٥، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٢٣).

٢٢. منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية، العدد الحادي والخمسون،٢٠١٢).

٢٣. منى حسين عبيد، العلاقات الليبية _الامريكية ١٩٦٩_٢٠١١، (مجلة الأستاذ، المجلد ٢، العدد٢١٧، ٢٠١٦).

٢٤. ميادة علي حيدر، وحيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الازمة الليبية بعد العام ٢٠١١، (مجلة أبحاث العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٥_٩)، ٢٠١٩).

٢٥. وليد يونسي، أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد ٢٠١١، (المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد ٤، ٢٠١٤).

٢٦. يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، (مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣١ يناير ٢٠١١).

رابعا: المو اقع الالكترونية

١. براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية اتحاد بمواقف متضاربة، .http://studies aljazeera.net/ar/reports/2011/201172233313140614.html.

١. حامد عبدالله الحضيري، محددات وقضايا التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، على الرابط: https://caus.org.lb/.

٢. زواشي صورية، انتشار السلاح الليبي تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية، الدستور، 2015، على الرابط: https://www.addustour.com/articles/112504 .

٣. عبد الباسط غبارة، المواقف الإيطالية في ليبيا تغيرات وتقلبات دائمة، بوابة افريقيا الإخبارية، 2020، على الرابط: https://www.afrigatenews.net/article.

خامسا: المصادر الإنكليزية:

1. Furgan Adil JABBA & Hussein Mezher KHALAF, Colombia: Assessing the Roles of the European Union in Conflict Resolution and Peacebuilding, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024.

2. Hussein Mezher KHALAF, The Methodological and Epistemological

Developments in Conflict and Peace Studies, Conflict Studies Quarerly, Issue 47, April2024.

3. Karim Mezran, Arturo Varoelli, Foreign Actors In Libya's Crisis, Atlantic Council, 2017.

4. Muntasser Hameed Majeed . "State-building 4 and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Politeia , on 104, 2022.

5. Muntasser Hameed Majeed. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Politicas 37, no 65, 2020.

Sources

1. MUSTAFA FETOURI, United States ramps up Libyan engagement, June 1, 2021 Al-Monitor, published on link,

https://www.al_monitor.com/originals/2021/06/united-states-ramps-libyan-engagement

2. Pierce Lohman, France and United Kingdom in Libya, September 2011, on: https://www.e-ir.info/2011/09/08/france-and-united-kingdom-in-libya/

3. . Justyna Gotkowska, Germany's stance on the Libyan crisis as a function of German internal policy, 2011, on: https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2011-03-23/germanys-stance-libyan-crisis-a-function-german-internal-policy